

**الجمهوريّة الجزائرية الديموقراطية الشعبيّة**  
**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET REPUBLIQUE**

**MINISTRE DES FINANCES**

**LE MINISTRE**

**وزارة المالية**

**الوزير**

01 MARS 2016

القرار رقم ١٦ المؤرخ في ٠١ مارس ٢٠١٦  
المتعلق بتجميد و/أو حجز أموال الأشخاص و  
المجموعات و الكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس الأمن للأمم المتحدة

إن وزير المالية،  
بمقتضى القانون رقم ٠٥-٥٠ المؤرخ في ٢٧ ذو الحجة عام ١٤٢٥ الموافق ٦ فبراير سنة ٢٠٠٥،  
المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، لاسيما مادته ١٨ مكرر ٢؛

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم ١٢٥-١٥ المؤرخ في ٢٥ رجب ١٤٣٦ الموافق ١٤ مايو ٢٠١٥ و  
المتضمن تعين أعضاء الحكومة

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٩٥-٥٤ المؤرخ في ١٥ رمضان عام ١٤١٥ الموافق ١٥ فبراير سنة  
١٩٩٥، يحدد صلاحيات وزير المالية،

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ١٢٧-٠٢ المؤرخ في ٢٤ محرم عام ١٤٢٣ الموافق ٧ أبريل سنة  
٢٠٠٢، المعدل والمتمم، المتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي و تنظيمها و عملها؛

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٣٦٤-٠٧ المؤرخ في ١٨ ذي القعده عام ١٤٢٨ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة  
٢٠٠٧، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية،

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ١١٣-١٥ المؤرخ في ٢٣ رجب عام ١٤٣٦ الموافق ١٢ مايو سنة  
٢٠١٥ ، المتعلق بإجراءات حجز و/أو تجميد الأموال في إطار الوقاية من تمويل الإرهاب و مكافحته؛

بمقتضى القرار المؤرخ في ١٢ شعبان عام ١٤٣٦ الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠١٥، المتعلق بإجراءات  
تجميد و/أو حجز أموال الأشخاص و المجموعات و الكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات  
لمجلس الأمن للأمم المتحدة،

بمقتضى القرار المؤرخ في ١٢ شعبان عام ١٤٣٦ الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠١٥، المتضمن تجميد و/أو  
حجز أموال الأشخاص و المجموعات و الكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس  
الأمن للأمم المتحدة،

بمقتضى القرار رقم ٠٠٦ المؤرخ في ٢٤ يناير ٢٠١٦ المتعلق بتجميد و/أو حجز أموال الأشخاص و  
المجموعات و الكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس الأمن للأمم المتحدة

بمقتضى القرار رقم ٠٠٩ المؤرخ في ١٣ فبراير ٢٠١٦ المتعلق بتجميد و/أو حجز أموال الأشخاص و  
المجموعات و الكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس الأمن للأمم المتحدة

بمقتضى القرار رقم 15 المؤرخ في 24 فبراير 2016 المتعلق بتجميد و/أو حجز أموال الأشخاص و المجموعات و الكيانات المسجلة في القائمة الموحدة لجنة العقوبات لمجلس الأمن للأمم المتحدة

يقرر ما يأتي:

**المادة الأولى :** تجميد و/أو تحجز فوراً أموال و ممتلكات الأشخاص و المجموعات و الكيانات المذكورة في القائمة الملحة موضوع العقوبات المقررة من طرف مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، في إطار الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة و طبقاً للقرار رقم 1267 (1999)، 1989 (2011)، 2253 (2015) و 1988 (2011) لمجلس الأمن للأمم المتحدة و القرارت اللاحقة له، التي تم تحيين قائمته في تاريخ 29 فبراير 2016 على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن للأمم المتحدة و خلية معالجة الإستعلام المالي و تم إلحاقها بأصل هذا القرار.

**المادة 2 :** يعتبر نشر هذا القرار و كذا قائمة مجلس الأمن للأمم المتحدة الملحة له المحينة في تاريخ 29 فبراير 2016 على الموقع الإلكتروني الرسمي لخلية معالجة الإستعلام ، بمثابة تبليغ الخاضعين بأمر التجميد و/أو الحجز الفوري لأموال و أملاك الأشخاص و المجموعات و الكيانات المسجلة على القائمة السالفة الذكر.

**المادة 3.** يكلف رئيس خلية معالجة الإستعلام المالي بتطبيق أحكام هذا القرار و كذا قائمة مجلس الأمن للأمم المتحدة الملحة له المحينة في تاريخ هذا اليوم.

حرر بالجزائر في

